

مأزق الطائفيات السفير 2008-5-31

سليمان تقي الدين

كلما استطاعت طائفة في لبنان أن تحقق لذاتها ديناميات تطور تجمع بين التوسع الديموغرافي والنمو الاقتصادي والاجتماعي ويدعمها توازن إقليمي تخلخلت الصيغة اللبنانية. تاريخ لبنان الحديث هو بمعنى ما أو بجانب أساسي منه صعود النخب السياسية الطائفية المتعاقبة وعلى التوالي: الدرزي، الموارنة، السنة، الشيعة. كل واحدة من هذه الجماعات أضافت مدمكاً للوطنية اللبنانية وأعطت لونها ونكهة لهذا المشروع اللبناني. لكن من أسف أن نظامنا السياسي لم يستوعب هذه التطورات بصورة تلقائية وسلمية، وفي كل مرحلة من مراحل هذه التجربة كان علينا أن نخوض حرباً أهلية .

في واقعنا الحالي لم يستنفد الدور الشيعي أغراضه بعد، لأن «الطائف» قام على التباس أصلي حيث قاد السنة مطلب المشاركة سياسياً وكانت مادته الجماهيرية من قاعدة شيعية. وفي اتفاق «الدوحة» أنجز الفرقاء اتفاقاً سياسياً يعيد توزيع السلطة من دون ضمانات دستورية. ولن تشكل صيغة الثلث المعطل في الحكومة عرفاً أو وسيلة ثابتة يمكن الاستناد إليها لأنها نتيجة مصادفة قد لا تتكرر من تلاقي قوتين سياسيتين في طائفتين أساسيتين هما الشيعة والموارنة. إن تحالف السنة والدرزي مثلاً أو أي طائفة أخرى خارج الطوائف الكبرى الثلاث لا يؤدي هذا الغرض لأن مجمل تمثيل طائفتين على هذا النحو لا يشكل ثلثاً معطلاً. فلا يمكن إذاً اعتبار الثلث المعطل قاعدة مبنية بل مجرد صيغة سياسية تلائم الطرف الراهن من توازنات القوى ولا يمكن أن تنسحب على ممارسات سياسية في ظروف أخرى. يعني ذلك بدهاء أن الصيغة اللبنانية الراهنة لمشاركة الجماعات الطائفية لا تحقق الغرض المطلوب لبناء توازن وطني مستقر .

طبعاً لن تكون قضايا المشاركة مطروحة بصورة خلافة في المسائل الثانوية لإدارة شؤون البلاد، بل لدى طرح ما وصفه الدستور «بمواضيع أساسية» وفي صلبها إقرار قانون الانتخاب أو إعادة النظر في التنظيم الإداري أو لدى البحث في السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية. هذه المواضيع أو المسائل لا يقارنها اللبنانيون بصفتهم مواطنين ليست لديهم الأفكار المسيقة النابعة من انتمائهم الطائفي أو من ثقافتهم الحصرية. وبالفعل يصعب الآن تفكيك عقدة سلاح المقاومة عن البعد المذهبي أو الجغرافي الخاص، المناطقية، حيث يشكل هذا السلاح ضماناً ترسخت القناعة بها نتيجة غياب البديل الوطني الشامل. كما يصعب فك عقدة هذا السلاح عن الترابط بالقضايا الثقافية والدينية وما يتفرع عنها من علاقات إقليمية يصادف الآن ارتباطها بمحور نزاع إقليمي. لهذه الأسباب تحتاج الحلول الوطنية للقضايا الكبرى رؤية ناضجة وتفهماً عميقاً لهواجس الجماعات قبل الخوض في المقترحات العملاقية .

من هنا لا يناقش موضوع سلاح المقاومة من نهاياته بل من بداياته ومن الظروف التي أوجدته وانطلاقاً من الضمانات الوطنية وربما الإقليمية والدولية التي تؤكد إمكانية تخطيها، وهذه أمور لم يثبت حتى هذه اللحظة إمكان توفرها، لا من حيث ردع العدوانية والمطامع الإسرائيلية، ولا من حيث حماية المجتمع الدولي، ولا بصورة أساسية من خلال البديل الوطني الجاهز على مستوى الدولة ومؤسساتها الأمنية .

لكن رغم ذلك كله، وعلى فرض القدرة على تجاوز مسألة السلاح، فإن المجتمع اللبناني بحاجة إلى معالجة الواقع الانفجاري الدائم لصيغته الطائفية. ومن غير المجدي الاستمرار في الادعاء بقدر «الديموقراطية التوافقية» على إدارة مجتمع يتحول فيه الصراع السياسي إلى نويات من المطالبات التي لا نهاية لها برفع الغبن. فما حققه المسيحيون من تحرير لتمثيلهم السياسي من قيود وصاية الطوائف الإسلامية في أكثرية المناطق عبر قانون دائرة القضاء، سيرتد شكوى في مكان آخر ومن أطراف آخرين ولن تنتهي معروفة الغبن هذه. وبالفعل إن القواعد التي استقر عليها نظامنا الانتخابي هي قواعد غبن لشرائح وفئات واسعة .

لن يكون ممكناً معالجة الطائفيات الحالية وبعض مظاهرها الأصولية التي تنتقل بالعدوى وبالمماثلة من طائفة إلى أخرى، ما لم تنفتح آفاق التطور المدني أمام جميع الفئات فلا تشعر أية جماعة بالحاجة إلى عصبيتها لانتزاع حقوقها. لقد تحولت الحرية السياسية إلى صيغة مذهبية رغم أنها لم تكن في انطلاقتها كذلك ولا حتى في عمق مشروعها لبناء حدائق لبنانية. فكل صيغة طائفية تتغذى من مقابلها أو نقيضها الطائفي في حين أن آليات الطائفية هي ذاتها لدى جميع الفئات. هذا المأزق من صعود الطائفيات لا يمكن أن ينتهي في ظل النظام الطائفي مهما حاولنا تهذيب هذا النظام أو البحث عن معادلات أفضل له. لقد أصبحت الدولة المدنية حاجة، وليست مجرد فكرة إصلاحية، بل في صميم استمرار المشروع اللبناني أو وحدة هذا المجتمع. كلما تأخرنا عن الخوض في هذا الخيار راكمنا مظاهر سلبية لاجتماعنا الوطني .

لا يمكن معالجة الخطاب السياسي المتوتر والمتشنج طائفيًا، ولا تثقيف حركة الشارع وهندستها طالما أن قوانين الصراع السياسي على السلطة هي قوانين طائفية. فليس عن طريق الوعظ الأخلاقي يمكن ضبط مجموعات الشبان التي تحتشد للتعبير عن شعور بالغضب أو احتجاجاً على قرارات وسياسات. يجب إعطاء هذا الجمهور آفاقاً لاحتتمالات التغيير في قواعد اللعبة السياسية من خلال الوسائل السلمية. لكن قوى النظام السياسي ما زالت تصر على الآليات ذاتها ومن بينها قانون الانتخاب الذي يسد الطريق في وجه التغيير الديموقراطي. إذا كنا نجد قد بدأنا نخشى مضاعفات وتداعيات حركات الشارع فالمسألة تحتاج إلى إزالة العوائق من أمام تطور المجتمع المدني العابر للحدود الطائفية والمناطقية. لقد آن أن نكف عن نقد الطائفية والمذهبية في الوقت ذاته الذي نخصها فيه بالقوانين .